

إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

مآل المساعي المبذولة لتسوية وضعية فئة المتقاعدين المغاربة بفرنسا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

في الوقت الذي يستطيع فيه المتقاعد الفرنسي (ذو الأصل الفرنسي) التمتع بكافة حقوقه دون قيود، يشترط القانون الفرنسي على المتقاعدين المغاربة (بصفتهم أجانب) الراغبين في الاستقرار في بلدهم الأصلي (المغرب) ألا تتجاوز إقامتهم خارج التراب الفرنسي سقفًا زمنيًا محددًا (ستة أشهر) تحت طائلة فقدانهم لحقهم في خدمات التغطية الصحية والتقاعد.

وفي إطار التزامات الحكومة بالاهتمام بواقع الجالية المغربية بالخارج، ومن ضمنها فئة المتقاعدين المغاربة، التي هي من الرعيل الأول الذي قدم تضحيات وخدمات كبيرة سواء بالنسبة لفرنسا أو للمغرب، والتي ما فتئت تستغيث وتطالب بالالتفات إلى أوضاعها الهشة وبضرورة وضع حد للحيف المفروض عليهما من جراء الشروط القانونية المجحفة والتمييزية السالفة الذكر، نسألكم عما يلي:

ماهي الإجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة عبر القنوات الدبلوماسية للتوصل للحلول المناسبة لتسوية وضعية المتقاعدين المغاربة بفرنسا وضمان حقوقهم الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بحقهم بالاستقرار في بلدهم الأم؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

وهبي عبد اللطيف